مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

الانتخابات العراقية ٢٠٢٥:

جدل النتائج وخارطة التحالفات والقوى الإقليمية والدولية

رشا العزاوي

باحث أول

مركز الخليج للأبحاث

اظهرت أنتخابات تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٥، أن العملية السياسية في العراق أعادت إنتاج نفسها بأدوات تبدو محدثة لكنها لم تمس جوهر الإصلاح للنظام السياسي، فمن النتائج التي اعلنتها المفوضية العليا للانتخابات للدورة التشريعية السادسة لم تفرز صناديق الاقتراع كتلة واحدة حققت الأغلبية والتي يمكن من خلالها ايجاد فارق واضح مع الانتخابات الخمس الماضية. ومع تصدّر ائتلاف الإعمار والتنمية الذي يقوده رئيس الوزراء محمد شياع السوداني بـ(٤٦) مقعدًا من أصل (٣٢٩) مقعدًا، وهو رقم متواضع إذا ما قيس بحجم الرهان الذي بناه السوداني على أداء حكومته وعلى صورته كشخصية توافقية عابرة لخطوط الانقسام التقليدية ، بينت هذه النتيجة محدودية قدرة السوداني على تحويل الشعبية النسبية إلى تمثيل نيابي واسع، وكشفت أيضًا أن الناخب لم يعيد توزيع الخريطة جذريًا، بل حافظ على توازن القوى التقليدية المهيمنة، وأعاد تدوير المقاعد داخل هامش ضيق تحكمه ثلاثة عناصر رئيسية: المال السياسي، والزعامات المحلية، والهوية الطائفية–المناطقية، فوق أرضية قانون انتخاب صُمّم منذ بدايته كي يحمي الأحزاب الراسخة ويغلق الباب أمام القوائم الناشئة.

جدل نسبة المشاركة

برزت جدلية نسبة المشاركة العددية وامتد هذا الجدل حول شرعية الانتخابات من عدمها ، فالنسبة الرسمية للمشاركة والتي أعلنتها المفوضية عند ٥٦%، تبدو عند الفحص الرقمي امتدادًا لتقنية احتساب تمنح العملية الانتخابية غطاءً شعبيًا يفوق حجم الإقبال الحقيقي ؛ فلم تُبنَ نسبة المشاركة المعلنة على عدد الناخبين الكلي ، بل على معيارٍ مجتزأ اعتمدته المفوضية عبر احتساب التصويت على أساس **٢١,٧٣٣,٠٧٤** ناخبًا "محدّثًا" يمتلكون البطاقة البايومترية فقط، متجاهلة العدد الفعلي لمن يحق لهم التصويت، والبالغ **٢٩,٢٥٣,٢٩٠** ناخبًا وفق السجلات الرسمية. وتذهب تقارير متداولة داخل أوساط رقابية إلى أبعد من ذلك، إذ تشير إلى أن العدد الحقيقي لمن يحق لهم الانتخاب قد يلامس **٣١** مليونًا بعد احتساب من بلغوا ١٨ عامًا خلال الأشهر التي سبقت الاقتراع ولم تُحدّث بياناتهم بعد.

هذا الفارق العددي ليس مسألة تقنية بسيطة؛ فهو يعيد تشكيل قاعدة قياس الشرعية الانتخابية من الأساس. فعندما تُحتسب النسبة بناءً على كتلة "محدَّثة" لا تمثل سوى نحو ثلاثة أرباع الجسم الانتخابي، يتم عمليًا إقصاء أكثر من ٢٥% من الكتلة السكانية المؤهلة للتصويت من حسابات المشاركة، ما يؤدي إلى تضخيم النسبة المعلنة وخلق صورة مشاركة أعلى مما هو قائم فعليًا. وبذلك تصبح النسبة الرسمية انعكاسًا لطريقة احتساب أكثر منها انعكاسًا لمدى انخراط المجتمع في العملية الانتخابية.

وعند اعتماد الأرقام الكلية لا الجزئية، يتغيّر المشهد جذريًا: فإجمالي المصوّتين بلغ ١٠,٩٠٤,٦٣٧ في التصويت العام، ١,١٠٤,٨١٦ في التصويت الخاص. وبمقارنتها مع المجموع الكامل لمن يحق لهم التصويت (٢١,٧ مليون)، تنخفض نسبة المشاركة إلى نحو ٣٥–٣٧%، وهي النسبة التي تتطابق مع تقديرات المنظمات الدولية

وخبراء الانتخابات الذين حذّروا من فجوة سلوكية بين "النسبة الرسمية" و"النسبة الحقيقية". أما إذا احتُسبت نسبة التصويت على أساس مجموع الناخبين الكلي (محدّثون وغير محدّثين)، فإنها تهبط إلى نحو ٤١% فقط، مقابل ٥٩% عزوف، وهو ما يتناقض تمامًا مع الرواية المعلنة بأن العزوف "لم يتجاوز ٤٤%".

هذا الفارق العددي بين ٥٦% الرسمية و٣٥–٤١% الحقيقية , لا يمر دون أثر سياسي , فهو يعيد إنتاج شرعية قائمة على قاعدة انتخابية منكمشة، ويُظهر أن نسبة "الإقبال" التي بُنيت عليها نتائج البرلمان لا تعكس مستوى الثقة الفعلية لدى المجتمع، بل تعكس خيارًا منهجيًا في كيفية احتساب النسبة، ومع توسّع الفجوة الرقمية، تتعمق الشكوك بنزاهة العمليات التقنية، خصوصا مع عدم دخول أي مستقل أو أي قوة مدنية البرلمان، رغم أنهم حصلوا على أرقام تتجاوز العتبة في ظروف مشاركة طبيعية، بينما قفزت حصة قوائم تقليدية استفادت من تضخيم نسبي متزامن مع انخفاض المشاركة الحقيقية.

وعند إدخال بيانات المشاركة لكل محافظة إلى برامج التحليل الإحصائي بناءً على تقارير لمنظمات راقبت الانتخابات، تظهر فروقات يصعب تفسيرها كأخطاء عرضية، لترسم صورة مفادها أن التحكم بمخرجات الصندوق لم يكن بالضرورة داخل يوم الاقتراع فقط، بل داخل بنية المفوضية التي صاغت كيفية قياس المشاركة؛ وعليه، فإن الأزمة ليست أزمة "نسبة" فقط، بل أزمة طريقة وقاعدة حساب ومعيار شرعية. فالفارق بين ٥٦% الرسمية و٤١% الفعلية ليس فجوة إحصائية بل فجوة سياسية تشكك في مدى تمثيل البرلمان الجديد للشارع ، وبذلك تتعزز القناعة بأن نتائج ٢٠٢٥ لم تُنتج عبر "إقبال شعبي" بقدر ما أنتجتها كتلة منضبطة من الناخبين داخل دائرة الولاء الحزبي، مقابل كتلة واسعة غادرت العملية السياسية أو جرى تحييدها عبر أدوات قانونية ، مما يعزز قناعة المترددين والمقاطعين بعدم وجود ثقة بالانتخابات ومن يديرها والنتائج التي صيغت منذ القانون الانتخابي لتجعل القوى التقليدية متفوقة وتحظى بالشرعية دون الالتزام بالمعايير الدولية .

انتخابات تقارب الأوزان السياسية

لم تحقق هذه الانتخابات اختراقا في حجم الأوزان السياسية للقوى وقوائمها الانتخابية ، ف«الإطار التنسيقي» حافظ على توازنه الداخلي ، «دولة القانون» عززت حضورها في بغداد والمحافظات الجنوبية عبر تنظيم انتخابي محكم وشبكات دولة واختراق إداري معروف الا انها احتفظت بذات الوزن السياسي ، فيما حصدت قوائم مثل «صادقون» الجناح السياسي لمليشيا عصائب اهل الحق التابعة لقيس الخزعلي «المصنفة كجماعة ارهابية» ، وغيرها من الأجنحة السياسية للفصائل المسلحة ثمار النفوذ الميداني وقدرتها على تعبئة الأصوات في البيئات التي تملك فيها حضورًا أمنياً وخدمياً متداخلًا ، أما قوى الدولة الوطنية فقد بقيت في منطقة مقبولة رغم انها قد حققت فارقا عن انتخابات العام ٢٠٢١ . وفي قلب هذه الصورة، تحوّل «ائتلاف الإعمار والتنمية» من عنوان حكومي مؤقت إلى كتلة سياسية ثابتة داخل المنظومة الشيعية، لكن بحجم أقل كثيرًا من سقف التوقعات الذي روّجه السوداني ومحيطه، الأمر الذي دفعه بعد يوم واحد فقط من إعلان النتائج النهائية إلى التصريح بأن «الإعمار والتنمية جزء أساسي من الإطار التنسيقي»، في تراجع صريح عن خطاب القطيعة الذي رافق حملته. هذه العودة ليست مجرد جملة سياسية، بل اعتراف عملي بأن هامش المناورة منفردًا محدود، وأن أي طموح لولاية ثانية يمرّ حصرًا عبر التموضع مجددًا تحت مظلة الإطار لا خارجها، وفقا للعرف الذي سارت عليه العملية السياسية والذي احتكر فيه الشيعة منصب رئيس الوزراء لمكوناتهم الحزبية .

على الجانب السني، تبدو الخريطة أكثر وضوحًا وإن لم تخلُ من التنافس، ف«تحالف تقدم» بقي الكتلة الأوسع نفوذًا، مستندًا إلى شبكة واسعة من العلاقات العشائرية والإدارية والمالية في الأنبار ونينوى وبغداد، فيما تحضر تحالفات مثل «سيادة وعزم والحسم الوطني» بوصفها شركاء موضعيين أكثر من كونهم بدائل استراتيجية في زعامة المكوّن ؛ مع ذلك، فإن هذا الصعود لا يحسم لمحمد الحلبوسي رئيس قائمة تقدم صفة الزعامة السنية ، مع وجود خميس الخنجر زعيم تحالف السيادة، او ان يفتح الطريق له لرئاسة الجمهورية الطامح لها ، بل يكاد يغلقه تمامًا ، فالقوى الشيعية الأساسية لا تبدو مستعدة لنقل هذا الموقع إلى المكوّن السني وتغيير عرف توزيع الرئاسات ، لذا فإن الإبقاء على المنصب خارج الفضاء السني يُنظر إليه كضمانة إضافية للتحكم بإيقاع التسويات الدستورية مع الإقليم ، لذا تبدو الخطة لتغيير الأوزان من قبل الحلبوسي غير قابلة للتنفيذ ؛ وحتى كونها ورقة ضغط تفاوضية للحصول على ضمانات جدية للعودة إلى رئاسة مجلس النواب بشروط أفضل ، قد تكون محفوفة بالمخاطر ، لذا ستعيد الانتخابات إنتاج عرف أن رئاسة البرلمان للمكون السني والتعايش مع الخطوط العامة للسلطة التنفيذية ، وهو ما يحافظ على الأوزان السياسية بين المكونات التقليدية طبقا للعرف الذي ولد منذ العام ٢٠٠٦ .

> **أدّت مقاطعة التيار الصدري ، صاحب أكبر قاعدة اجتماعية منظمة وفاعلة في انتخابات ٢٠١٨ و ٢٠٢١ ، إلى إعادة توزيع الوزن داخل الساحة الشيعية وأحزابها، بطريقة لم تشهدها السنوات السابقة**

على الضفة الكردية، أنتجت الانتخابات توازنًا مركبًا: الحزب الديمقراطي الكردستاني احتفظ بموقعه كأكبر قوة برلمانية في الإقليم وعلى مستوى التمثيل الاتحادي، لكنه لم ينجح في ترجمة هذا التفوق العددي إلى احتكار نهائي لمنصب رئيس الجمهورية، فيما تراجع الاتحاد الوطني انتخابيًا لكنه حافظ على عمق نفوذه في بغداد عبر شبكة تحالفات راسخة واستمرارية تقليد سياسي يمنحه موقعًا مميزًا في اختيار شاغل قصر السلام. الرسائل الصادرة من قيادات شيعية نافذة، والتي تؤكد دعم «المرشح الكردي المتوافق عليه، وفي حال غياب التوافق دعم مرشح الاتحاد الوطني»، تعني عمليًا أن مسار رئاسة الجمهورية ما زال يسير في خطه التقليدي؛ لا أحد في بغداد أو أربيل يملك، في هذه اللحظة، مصلحة حقيقية في تفجير هذا العرف، ما دام يوفّر للجميع نقطة ارتكاز ثابتة في نظام شديد السيولة.

المقاطعة الصدرية وانتكاسة القوى المدنية

أدّت مقاطعة التيار الصدري، صاحب أكبر قاعدة اجتماعية منظمة وفاعلة في انتخابات ٢٠١٨ و ٢٠٢١ ، إلى إعادة توزيع الوزن داخل الساحة الشيعية وأحزابها، بطريقة لم تشهدها السنوات السابقة ، فغياب الصدريين عن الصندوق لم يفرغ الدوائر الانتخابية بقدر ما فتح الباب أمام تنافس داخلي شرس بين القوى الشيعية التقليدية، خصوصًا دولة القانون والإعمار والتنمية، ومعهما قوائم الفصائل المسلحة التي دخلت بواجهات متعدّدة ؛ وتُظهر الأرقام أن هذا الفراغ السياسي تحوّل إلى مورد انتخابي للاستحواذ السياسي من خلال الانتخابات ، لا إلى فراغ شعبي ، فالقوائم الشيعية الكبيرة تجاوزت مكاسبها في بعض الدوائر بنسبة تفوق ١٥–٢٥% من الأصوات التي كانت تذهب إلى الصدريين في ٢٠٢١، وهو ما تثبته نتائج ٢٠٢١–٢٠٢٥ (+٤٤ للسوداني، +١١ للخزعلي، +٨ للعامري)، ما يعني أن الكتل الكبرى انتقلت من وضع الدفاع إلى وضع التمدد.

في المقابل، كانت القوى المدنية أكبر الخاسرين، فالدعوة للمقاطعة داخل الجمهور المدني والتشريني والليبرالي، لم تؤدِّ إلى إضعاف الأحزاب التقليدية، بل أزاحت كل إمكانية تنافسية للقوائم المدنية والمستقلين، حتى في الدوائر التي أظهرت فيها انتخابات ٢٠٢١، قدرة واضحة على خرق القواعد الطائفية. تُظهر النتائج النهائية انهيار المقاعد المدنية إلى الصفر تقريبًا، وغياب أي تمثيل مستقل رغم وجود عشرات آلاف الأصوات الباطلة (٧٢٩,٩٢٣) والتي أثّرت على القاسم الانتخابي في المحافظات الحاسمة؛ كذلك عدم توفر الإمكانات المادية وغياب الرؤية وعدم التواجد في السلطة التنفيذية وفشل تجربة النواب المحسوبين على انتفاضة تشرين ٢٠١٩ ، ساهمت بشكل كبير بهذه الانتكاسة .

أن مقاطعة الانتخابات من قاعدة سياسية واسعة، والمقرونة بانسحاب القوى المدنية، تُضعف الصورة التمثيلية للنتائج حتى لو جاءت الإجراءات الفنية سليمة، فشرعية العملية الديمقراطية لا تُقاس بسلامة الإجراءات فحسب، بل بمدى مشاركة القوى الاجتماعية القادرة على تغيير المعادلة السياسية، لذا فإن الشرعية الانتخابية تتحول من «شرعية منافسة» إلى «شرعية احتفاظ» أي شرعية تمنح السلطة حق الاستمرار، لكنها لا تمنحها حق الادعاء بأنها تمثل قاعدة شعبية عريضة، وهذه واحدة من اهم المؤشرات على الانتخابات ونتائجها.

بناء التحالفات

تؤشر النتائج بوضوح بان البرلمان الجديد ليس برلمان مفاجآت، بل برلمان إعادة ترتيب داخل المعسكرات نفسها، في البيت الشيعي يظهر ثلاثي جديد: كتلة رئيس الوزراء بـ(٤٦) مقعدًا، ودولة القانون بـ(٢٩) مقعدًا رغم خسارته عشرة مقاعد عن ٢٠٢١، وكتلة الفصائل عبر صادقون (٢٧) وبدر (٢١) وحقوق وغيرها. هذا يعني أن الفراغ الذي خلّفه التيار الصدري لم يتحول إلى مساحة بيضاء، بل جرى ملؤه رقميًا من قِبل هذه الكتل، فقد قفز الخزعلي من ١٧ إلى ٢٨ (+١١)، والعامري من ١٢ إلى ٢٠ (+٨)، وعمار الحكيم من ١٠ إلى ١٨ (+٨)، بينما وحده المالكي تراجع عدديًا لكنه بقي العنوان التنظيمي الأثقل داخل الإطار. بهذا التوزيع تصبح أي معادلة للحكم مرهونة بتفاهم بين ثلاثة أقطاب: المالكي والسوداني والمليشيات، هذه الأقطاب لا تستطيع أن تُقصي بعضها، لكنها قادرة على صياغة التحالف الأقوى شيعيا.

> **مقاطعة الانتخابات من قاعدة سياسية واسعة، والمقرونة بانسحاب القوى المدنية، تُضعف الصورة التمثيلية للنتائج حتى لو جاءت الإجراءات الفنية سليمة، فشرعية العملية الديمقراطية لا تُقاس بسلامة الإجراءات فحسب، بل بمدى مشاركة القوى الاجتماعية القادرة على تغيير المعادلة السياسية**

بالنسبة للقوى الكردية، الأرقام ترسم تراجعًا نسبيًا للحزب الديمقراطي من ٣١ إلى ٢٦ مقعدًا (–٥)، وثباتًا تقريبًا للاتحاد الوطني عند ١٧، مع خسارة حادة للجيل الجديد من ٩ إلى ٣ (–٦). هذه الحصيلة تعني أن مزاج الناخب الكردي عاقب البديل الاحتجاجي أكثر مما عاقب الحزبين التقليديين، وأنهما رغم التنافس ما زالا ممسكين بمفتاح معادلة بغداد: الديمقراطي عبر ثقله في الإقليم والموارد، والاتحاد عبر خط رئاسة الجمهورية وصلاته العميقة بالمركز. عمليًا سيدخل الحزبان

المفاوضات كحزمة تفاوضية، لكنهما سيحاولان اقتسام المكاسب: رئاسة الجمهورية محفوظة تقليديًا للاتحاد، ورئاسة الإقليم والحقائب السيادية الاقتصادية للديمقراطي، مع إمكانية استخدام مقاعدهما لترجيح كفة هذا الطرف الشيعي أو ذاك في اختيار رئيس الوزراء.

في الجانب السني، يبيّن جدول التمثيل التاريخي للعرب السنة بعد ٢٠٠٣ أن الدورة السادسة تصل بالتمثيل إلى نحو ٨٢ مقعدًا متوقعا، أي حوالي ٢٥٪ من البرلمان؛ وهي أعلى أو من أعلى النسب منذ ٢٠٠٣، لكنها موزعة على كتل عديدة. قائمة تقدّم (٢٧ مقعدًا)، ثم عزم (١٥)، وتحالف السيادة (٩)، إلى جانب قوى أخرى مثل الحسم الوطني والأنبار هويتنا وغيرها. هذا التشظّي يجعل التمثيل السني قويًا في الحجم وضعيفًا في الاتجاه، ويجعل كتلة الحلبوسي عمليًا «الممر الرئيسي» لأي صفقة تتعلق برئاسة البرلمان أو توزيع الحقائب الوزارية، حتى مع وجود منافسين آخرين على الساحة.

لكنّ هذا التمزق النسبي دفع القيادات السنية إلى إجراء محاولة واضحة لتجميع الموقف السياسي. ففي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٥ أعلن قادة التحالفات والأحزاب السنية الفائزة عن تشكيل "المجلس السياسي الوطني"، ليكون المظلّة الجامعة لمواقفهم داخل الدورة النيابية السادسة.

بهذا التطور يصبح واضحًا أنّ الكتلة السنية، رغم انقسامها الانتخابي، تحاول هندسة توازن جديد يعيد لها القدرة على التفاوض الجماعي، ويمنحها أدوات تأثير أكبر في مفاوضات تشكيل الحكومة وتوزيع المناصب العليا، ويمنع القوى الكبيرة من استفراد كل كتلة سنية على حدة في مقايضات ما بعد النتائج.

بناءً على ما تقدم فان هندسة التحالفات القادمة بين الفائزين ستكون على الأسس الاتية :-

١. البيوتات السياسية الطائفية والقومية

٢. تقاسم الرئاسات التشريعية والتنفيذية

٣. توزيع الحقائب الوزارية والمناصب المدنية العليا

خلاصة الصورة أن التحالفات المقبلة لن تخرج عن إطار محاصصة مطوّرة، توزيع جديد للأدوار بين القوى نفسها تقريبًا، مع تقدم نسبي لمحور السوداني–الفصائل لكن سيستمر محكوم برؤية الاطار الشيعي، وتراجع نسبي للمالكي وبعض الكتل الكردية والجيل الجديد، ووزن سني متزايد عدديًا لكنّه موزع سياسيًا ، عودة المحاصصة سيظهر لاحقًا في ضعف الثقة بأي حكومة تتشكل، وفي هشاشة العقد بين الشارع والسلطة، وكلما طالت مفاوضات ما بعد النتائج، وكلما بدت الحكومة المقبلة استمرارًا شكليًا لما قبلها، تعمّق الانطباع بأن الانتخابات الأخيرة لم تكن مناسبة لإعادة توزيع السلطة بقدر ما كانت مناسبة لإعادة ترتيبها بين اللاعبين القدامى بأوزان جديدة.

الصراع الأمريكي-الإيراني

لم تعد انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٥، كاستحقاق عراقي، بل ينتقل ليكون مظهرا متقدما من صراع أمريكي-إيراني على فرض النفوذ، تُخاض بأدوات الصناديق، وبالرسائل المالية، وبالاغتيالات المتقطعة، أكثر مما تخاض بخطابات السيادة. فالنتائج التي أعلنتها المفوضية تبدو للوهلة الأولى استمراراً لقواعد اللعبة المعروفة منذ ٢٠٠٥، لكنّها هذه المرة تأتي في لحظة إقليمية مختلفة تماماً: حرب مفتوحة بين إسرائيل وإيران ومحورها منذ ٢٠٢٣، وضربات متبادلة امتدت إلى الأراضي العراقية، وعودة إدارة أمريكية برئاسة ترامب تعلن صراحة أن أولويتها في الشرق الأوسط هي "تكسير" نفوذ طهران وأذرعها المسلحة لا موازنته فقط.

من زاوية إيران، العراق يعد "عمقا استراتيجيا" ومتنفس اقتصادي ومالي في ظل العقوبات، وآخر فضاء سياسي بقي فيه نفوذ محور المقاومة متجذراً بعد تآكل حضوره في سوريا ولبنان. لذلك قرأت طهران انتخابات ٢٠٢٥ على أنها اختبار وجودي: إمّا أن يخرج منها برلمان يحتفظ بقدرة حلفائها على حماية مصالحهم وأذرعهم المسلحة وشبكاتهم الاقتصادية، وإما أن تبدأ عملية تآكل بطيئة لما تعتبره ركيزة أمنها القومي، لذا عملت طهران قبل الانتخابات وبعدها، على ثلاثة مسارات متوازية:

أولاً ـ الحفاظ على حدّ أدنى من وحدة الإطار التنسيقي، ومنع تحوّل التنافس بين المالكي والسوداني والفصائل إلى تصدّع بنيوي يفتح الباب لتحالفات "ثلاثية" خارج المظلّة الشيعية التقليدية.

ثانياً ـ تعظيم العائد من مقاطعة التيار الصدري وانتكاسة القوى المدنية عبر امتصاص الكتلة التصويتية في الجنوب والمركز داخل قوائم الإطار وحلفائه، وهو ما تعكسه زيادة مقاعد قوى مرتبطة بالحشد مقارنة بانتخابات ٢٠٢١.

ثالثاً ـ توسيع الحلقة الحليفة خارج الهوية المذهبية الصرفة، عبر تثبيت علاقة عمل متقدمة مع الاتحاد الوطني الكردستاني وأجنحة سنية براغماتية، بحيث تحتسب أصواتها – في اللحظات الحاسمة – ضمن "كتلة الاطمئنان" التي تضمن منع ولادة حكومة معادية لها أو مستعدة لنزع سلاح الفصائل.

في المقابل، جاءت إدارة ترامب إلى هذه الانتخابات وهي تحمل خلاصة تجربتَين: تجربة "الاحتواء المرن" التي اعتمدتها إدارات سابقة، وتوجت بصعود قوى حليفة لطهران داخل الدولة العراقية؛ وتجربة "الضغط الأقصى" التي جربتها واشنطن على إيران في ٢٠١٨–٢٠٢٠، وعرفت جيداً حدودها ومكاسبها. فلا تقوم استراتيجية ترامب تجاه العراق على اجتياح عسكري أو فرض حكومة جاهزة، بل على استخدام ماكينة العقوبات والضغط المالي والاستخباري لتطويق الفصائل، وتجفيف جزء من الشبكات التي تربط بغداد بطهران، وربط أي شراكة مع أي رئيس وزراء عراقي بثلاثة معايير: فك الارتباط مع إيران ونزع سلاح الميليشيات، وعدم خرق نظام العقوبات لصالح إيران.

من هنا تبدو الفكرة المتداولة في بغداد عن "أغلبية ثلاثية" يقترحها المبعوث الأمريكي خارج الإطار التنسيقي أبعد من الواقع. واشنطن تدرك أن محاولة إخراج الشيعة المقربين من طهران من السلطة دفعة واحدة تعني فتح باب صراع أهلي لا تستطيع تحمّل كلفته، خصوصاً في ظل انشغالها بمواجهة إيران مباشرة في مسارح أخرى. لكنها، في الوقت نفسه، لم تعد مستعدة لتقديم دعم مفتوح للعراق، لذلك يميل البيت الابيض إلى مقاربة أكثر براغماتية: لا يسعى إلى هندسة كل مقعد، بل إلى وضع "خطوط حمراء" فوق أسماء بعينها ومشاريع حكومية محددة، واستخدام أدواتها – من العقوبات على واجهات اقتصادية إلى تصنيف فصائل على لوائح الإرهاب، وصولاً إلى التلويح بعدم الاعتراف بحكومة تُدار مباشرة من قِبل أطراف مدرجة ضمن قوائم الارهاب، لإجبار صانعي القرار العراقيين على إنتاج تسوية لا تُقصي الإطار لكن تفرض عليه إعادة تعريف لعلاقته مع طهران. ما يجعل هذه الجولة من الصراع مختلفة عن دورات سابقة ليس فقط طبيعة الإدارة الأمريكية أو تشددها، بل تغيّر الأرضية العراقية نفسها.

تبدو الفكرة المتداولة في بغداد عن "أغلبية ثلاثية" يقترحها المبعوث الأمريكي خارج الإطار التنسيقي أبعد من الواقع

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

يعبر هذا المقال عن أفكار وآراء الكاتب، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المركز

Gulf Research Center Jeddah (Main office)

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Riyadh

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Foundation

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net

Gulf Research Centre Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110

Gulf Research Center Foundation Brussels

4th Floor
Avenue de
Cortenbergh 89
1000 Brussels
Belgium
grcb@grc.net
+32 2 251 41 64